



صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يعين أعضاء الحكومة الجديدة

عين صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، محفوقاً بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد، بقاعة العرش بالقصر الملكي بالرباط، أعضاء الحكومة الجديدة، وقد خاطبهم جلالتهم بالكلمة السامية التالية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
وزرأونا الأنجاد،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ها أنتم قد أصبحتم وزراء في حكومتنا . فعليكم احتراماً لمسطرة القانون الدستوري أن تقدموا- وهنا الخطاب يتوجه بالخصوص إلى وزيرنا الأول- في أقرب الأجل البرنامج الذي ستعرضونه على البرلمان؛ وهذا البرنامج يجب أن يشمل جميع الخطوط الأساسية لسياستنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية . فعليه، ينبغي أن يناقش هذا البرنامج حسب المسطرة الجديدة في الدستور المعدل من لدن البرلمان . وحينما تحصلون إن شاء الله، بواسطة التصويت على تركية البرلمان ستصبحون آنذاك مكلفين نهائياً بوزاراتكم .

وعليكم إذن، أن تعلموا أن الخطوة الثانية بعد هذه الأولى، هي تقديم القانون المالي للبرلمان . والقانون المالي في نظري هو الذي سيوضح ويعبر بكيفية مرموقة عن برنامج الحكومة . فإذا كان البرنامج هو تعداد لأهداف وخطوات، فالقانون المالي هو الذي يعكس على أرض الواقع - وفي ميدان التطبيق - بكيفية مرموقة حسب الوسائل التي لدينا السياسة التي نريد أن تضطلع بها حكومتنا .

وأريد هنا، أن أكرر أنه لا بد من أن نخرج في برامجنا من الروتين، ولا بد من أن نأتي بشيء جديد لا بكل الأشياء الجديدة ولكن بشيء جديد، مع المحافظة على ثلاثة نقاط؛ العجز المالي الذي لا يمكن أن يفوق 1,5% ومراقبة التضخم المالي مراقبة شديدة، وتشغيل وتكريم المواطن المغربي بالاستثمارات والعمل اليومي لا بالصدقة .

وفي كل هذه الخطوات والخطوات التي ستتلوها، عليكم أن تعلموا وزرأونا الأنجاد أن البرلمان هو كذلك مجموعة من وزرائنا ، فكلما خاطبنا أعضاء البرلمان عند افتتاح الدورات الرسمية، قلنا لهم : إننا نعتبركم بمثابة وزراء لأنه في العربية الفصحى الوزير ليس الذنب فقط ، بل هو العبد . فإذا كانت لا تزر وزارة وزير أخرى ، أي أن كل واحد معلق بذنبه ، فالمؤازرة والمعاونة هي معنى الوزير



والوزارة، فإذن كلكم وزراء لهذا البلد، بمعنى أنكم جنود وعليكم كلكم أن تعملوا في وضوح وفي شفافية، وبالأخص في جو إنساني مفعم بالاحترام المتبادل المبني على المنافع المتبادلة، علما منكم أنكم في آخر المطاف، كلكم مغاربة وكلكم مواطنون .

لقد لاحظتم، أننا زدنا في لائحة الوزراء وزيرا مكلفا بحقوق الإنسان وهذه التسمية ليست مطابقة للموضوعة أو لمسايرة الزيدات . لا . فهي تستجيب إلى حاجة أساسية في وطننا وفي بلدنا، وهي مربوطة كذلك بأن تقام على أرض المملكة في أقرب وقت ممكن محاكم إدارية سيتوجها - إن شاء الله - المجلس أو المحكمة الإدارية العليا، كما هو جاري به العمل في كثير من الدول . فهذا القانون موجود وأطره موجودة ولم يبق الآن إلا أن يطبق، لأن حقوق الإنسان في بلدنا هي الحقوق المنصوص عليها في الدستور: حرية التجول وحرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية الصحافة والملكية الخاصة وما يلزم أن يحيط بها حتى تكون محترمة . كل هذه المكتسبات وما سردها ربما تنقصه مسألة أو مسألتان أو ثلاث، وهذه الحريات وهذه الحقوق يجب أن تكون مصانة حتى يعيش كل مواطن في هذا البلد مطمئنا على حاله وماله .

وحيثما نقول، إننا نريد أن نكون دولة قانون، فعبرة دولة القانون يمكن أن تطلق علينا نحن في المغرب، قبل أي أحد، لأننا منذ إدريس الأول وإلى يومنا هذا لا نحكم إلا بكتاب الله وسنة رسوله وما أضمن لحقوق الإنسان وواجبات الإنسان من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

فهذه هي الخطوط العريضة للخطوات التي تنتظركم، ولكن أريد هنا أن أزيد بعض الأمور لنطيع هذه الحكومة بالجدية وبالفعالية، تنقصنا الآن المفتشية العامة للدولة . فعلى أن نخلقها من جديد وأن تكون لها الفعالية اللازمة، وعلى كل وزارة ووزارة أن تخلق داخلها مفتشية خاصة لها، لأن اللامركزية هي هدفنا، ولكن اللامركزية يجب أن تكون هدفا يريح ومسألة تريح لا مسألة تقلق، ولا يمكن للوزير أن يعرف هل موظفه يطبق اللامركزية، ويستعمل أحسن ما يمكن الاستعمال سلطاته وقدراته إلا إذا كانت كل وزارة ووزارة لها مفتشيتها .

وأخيرا، لقد كاتبنا الوزير الأول برسالة دورية ستشر عما قريب، تنص على أن ينتقل جميع الموظفين من كل الأنواع ومن كل الطبقات كل أربع سنوات . إن عملية كهذه ستعرف الموظفين ببلدهم وستخلق جوا أطهر وأنظف فيما يخص التعامل بين الموظفين وبين رعايانا الأوفياء، وأخيرا ستفتح آفاق المستقبل في السلم والهيكل الإداري .

هذه حفظكم الله ورعاكم، هي خطوطنا العريضة، ولي اليقين، أنكم سوف تعملون بجهد وسوف تخففون من الإدارة، لأن الإنجاز يجب أن يقلت من ثقل الروتين، وهذا منوط بكل واحد منكم في ما يخص وزارته ومسؤوليته . ومرة أخرى أؤكد على الحوار مع البرلمان، فالبرلمان والحكومة شيان متوازيان، فحينما تأتي الحكومة أمام البرلمان بمشروع قانون فليس لأنه اتخذ في مجلس وزاري برئاسة يصبح شيئا منزلا لا يمكن تلقيحه ولا النظر فيه ولا إصلاحه، بل يجب أن يكون ذلك المشروع منطلقا للمنافسة بين



الحكومة والبرلمان لإيجاد أحسن صيغة وإيجاد أكثر ما يمكن من الشمولية وأكثر ما يمكن من الوسائل والخطوط لهذا القانون، ليصل إلى هدفه. كما أن البرلمان حينما يرفع أمامنا مقترحات قانون، فللحكومة كذلك أن تنظر فيه وأن ننظر فيه وأن نرجعه إلى البرلمان ليقراه قراءة ثانية أخذاً بعين الاعتبار ملاحظات الحكومة، وهكذا ترون أن السلط وتوزيع السلط بينكم بالبرلمان تحكم عليكم بالحوار وبالتعامل اليومي وبالتعامل الإيجابي الذي بدونه لا نتظر أي خير.

وأملّي وأنتم غير متمين لأي حزب، أن أرى في البرلمان معارضة قوية من جميع الأطراف المكونة له. معارضة قوية نزيهة جدية، وأظن أنها ستكون فرصة وامتحاناً لجميع البرلمانيين على اختلاف أحزابهم وهياتهم ليظهروا أن تدخلاتهم ليست إلا تدخلات وطنية ليس فيها شبهة من النزعات الحزبية. أعانكم الله جميعاً، ووفقكم وسدد خطاكم، إنه سميع مجيب.

26 جمادى الأولى 1414 هـ الموافق 11 نونبر 1993 م



لائحة أعضاء الحكومة التي عينها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في 11 نونبر 1993

وزير التشغيل	الوزير الأول:
والشؤون الاجتماعية:	السيد محمد كريم العمراني
السيد رفيق الحدادي	وزير الدولة:
وزير الطاقة والمعادن:	السيد مولاي أحمد العلوي
السيد عبد اللطيف الكراوي	وزير الدولة المكلف
وزير الشؤون الثقافية	بالشؤون الخارجية والتعاون:
السيد محمد علال سيناصر	السيد عبد اللطيف القبالي
وزير الإسكان:	وزير الدولة في الداخلية والإعلام:
السيد إدريس التولالي	السيد إدريس البصري
وزير التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والصناعة التقليدية:	وزير العدل:
السيد مراد شريف	السيد محمد الإدريسي علمي المشيحي
وزير السياحة:	وزير الصحة العمومية:
السيد سراج بيردوكو	الدكتور عبد الرحيم الماروشي
الأمين العام للحكومة:	وزير المالية:
السيد عبد الصادق الربيع	السيد محمد سكوه
الوزير المنتدب لدى الوزير	وزير التربية الوطنية:
الأول المكلف بالشؤون الإدارية:	السيد محمد الكنديري
السيد عزيز حسي	وزير الصيد البحري
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول:	والملاحة التجارية:
السيد عبد الرحمان السباعي	السيد المصطفى ساهل
الوزير المنتدب لدى الوزير	وزير الأشغال العمومية
الأول المكلف بالجمالية	والتكوين المهني وتكوين الأطر:
المغربية القاطنة بالخارج:	السيد محمد حصاد
السيد أحمد الوردي	وزير النقل:
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالعلاقات مع البرلمان:	السيد الراشدي الغزواني
السيد محمد معتصم	وزير البريد والمواصلات:
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول: السيد عمر القباچ	السيد عبد السلام أحيوزون
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بحقوق الإنسان:	وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي:
السيد عمر عزيمان	السيد عبد العزيز مزبان بلفقيه
الوزير المكلف بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص المنتدب لدى	وزير الشبيبة والرياضة:
الوزير الأول:	مولاي إدريس العلوي المدغري
السيد عبد الرحمان السعيد	وزير التجارة والصناعة:
كاتب الدولة في الشؤون الخارجية:	السيد إدريس جطو
السيد الطيب الفاسي الفهري	وزير الأوقاف
نائب كاتب الدولة لدى وزير الدولة في الداخلية المكلف بالمحافظة	والشؤون الإسلامية
على البيئة الطبيعية:	السيد عبد الكبير المدغري العلوي
السيد شوقي السريغيني	

26 جمادى الأولى 1414 هـ - الموافق 11 نونبر 1993